

النشرة الاقتصادية



تحسن الأداء
التجاري المصري





الفريق البحثي

أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

تحرير

أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير

أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

5

تقديم

4

مقالات
تحليلية

8

مقالات تحليلية

مورجان ستانلي: التوقعات
الاقتصادية لمنتصف عام
2025 تنذر بتباطؤ واسع
النطاق

24

مصر وصندوق النقد
الدولي: تحليل شامل
للمراجعات الخمس ضمن
برنامج «تسهيل الصندوق
الممدد»

17

مؤشر مديري المشتريات
(PMI) في مصر
قراءة في نبض القطاع
الخاص والاقتصاد
المصري

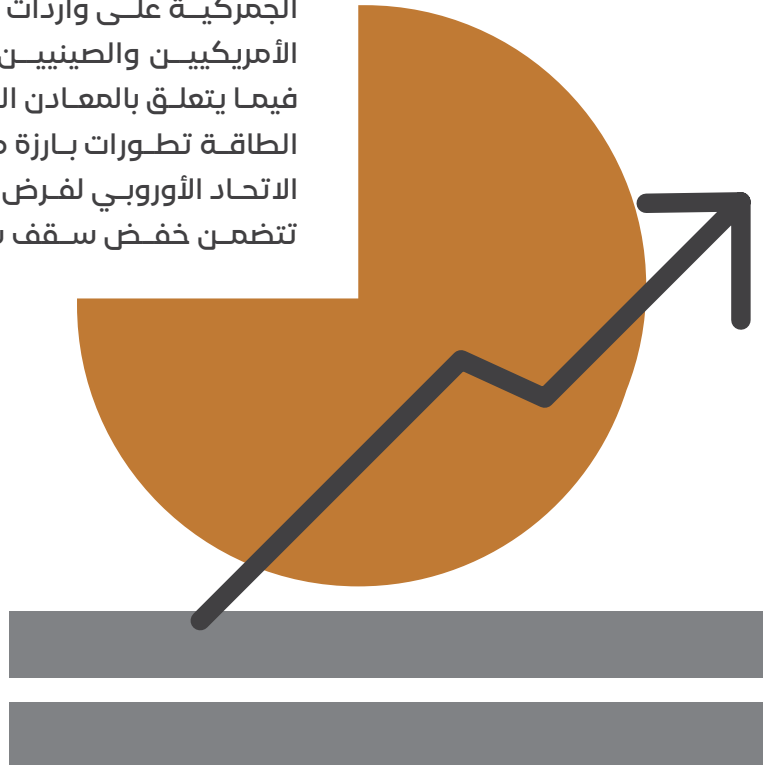
10

تقديم

في ظل جهود الدولة المصرية لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازن التجاري، أظهرت أحدث البيانات الرسمية تحسناً ملموساً في مؤشرات التجارة الخارجية خلال مارس 2025، حيث انخفض العجز التجاري بنسبة 38.6% نتيجة تراجع الواردات وارتفاع الصادرات. كما شهد قطاع الملابس الجاهزة نمواً لافتاً في حجم الصادرات، مدفوعاً بزيادة الطلب من الأسواق الأمريكية والأوروبية، مما يعكس نجاح السياسات التحفيزية وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

على المستوى الإقليمي، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع شركاء آسيا، حيث شاركت في قمة ثلاثية بكوالالمبور جمعتها مع رابطة الآسيان والصين، في خطوة تهدف إلى توسيع التعاون التجاري والاستثماري.

أما دولياً، فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم، بينما يخوض كبار المسؤولين الأمريكيين والصينيين محادثات التجارة لإعلان التوصل لاتفاق، خاصة فيما يتعلق بالمعادن النادرة الحيوية. وفي الوقت نفسه، شهدت أسواق الطاقة تطورات بارزة مع قرار تحالف «أوبك+» بزيادة الإنتاج، واستعداد الاتحاد الأوروبي لفرض حزمة العقوبات الثامنة عشرة ضد موسكو، والتي تتضمن خفض سقف سعر النفط الروسي.



.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع الأخير من مايو 2025 تطورات اقتصادية هامة على المستويين المحلي والدولي، حيث أظهرت البيانات الرسمية تحسناً ملحوظاً في الأداء التجاري لمصر، كما سجلت صادرات الملابس الجاهزة نمواً قوياً، في حين واصل القطاع الخاص تعزيز حضوره في الاستثمارات المحلية.

على الصعيد المحلي، أظهرت بيانات النشرة الشهرية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قيمة العجز التجاري في مارس 2025 سجلت 2.5 مليارات دولار مقارنة بـ 4 مليارات دولار خلال الشهر نفسه من العام السابق بانخفاض قدره 38.6 %، حيث انخفضت الواردات بنسبة 10% لتسجل 7.1 مليار دولار، مقارنة بـ 7.9 مليارات دولار في الشهر نفسه من العام السابق، كما ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 20.7 % خلال شهر مارس 2025 لتسجل 4.6 مليارات دولار، مقارنة بـ 3.8 مليارات دولار خلال الشهر نفسه من العام السابق، مما يعكس تحسناً نسبياً في الأداء التجاري نتيجة سياسات ترشيد الواردات وزيادة القدرة التصديرية لبعض القطاعات الحيوية.

كما ارتفعت قيمة صادرات الملابس المصرية بنسبة 22% على أساس سنوي خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2025، لتسجل نحو 1.028 مليار دولار مقابل نحو 840 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وحققت صادرات الملابس خلال شهر أبريل 2025 منفردة نمواً بنسبة 25% لتسجل 223 مليون دولار مقابل 179 مليون دولار في أبريل 2024، بينما ارتفعت بنسبة 23% خلال مارس لتسجل 254 مليون دولار، وفقاً لتقرير المجلس التصديري للملابس الجاهزة.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الأسواق المستوردة بقيمة 384 مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2025 مقابل 345 مليون دولار، بزيادة 11% عن الفترة نفسها من 2024، وجاءت أوروبا في المركز الثاني بنحو 259 مليون دولار مقابل 186 مليون دولار، محققة نموًا بنسبة 39% على أساس سنوي.

ومن ناحية أخرى، أصدر فريق خبراء صندوق النقد الدولي، الذي زار القاهرة خلال الفترة من 6 إلى 18 مايو بيانًا حول إجراء مناقشات مثمرة مع السلطات المصرية بشأن السياسات الاقتصادية والمالية التي من شأنها دعم استكمال المراجعة الخامسة في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد.

كما زادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في الربع الأول من العام الجاري، بنحو 87% على أساس سنوي إلى 9.4 مليارات دولار، لتسجل بذلك أعلى معدل ارتفاع فطلي على الإطلاق، بحسب بيان صادر عن البنك المركزي المصري في 4 يونيو 2025.

ووفقًا لوزارة المالية المصرية، استحوذ القطاع الخاص في مصر على 59% من إجمالي الاستثمارات خلال النصف الأول من العام المالي 2025/2024، كما حققت الاستثمارات الخاصة نموًا كبيرًا بلغ 80% على أساس سنوي.

وتعمل وزارة التخطيط المصرية على إضافة 10 جيغاوات من الطاقة المتجددة ضمن برنامج «توفي» بالتنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وباستثمارات تبلغ نحو 10 مليارات دولار، والتخلص التدريجي من 5 جيغاوات من توليد الطاقة بالوقود الأحفوري بحلول عام 2028، مع تعزيز وتطوير البنية التحتية للشبكة، ودعم استثمارات الشبكة القومية، وذلك بهدف دعم الاستراتيجية الوطنية.

على الصعيد الإقليمي، شارك مجلس التعاون الخليجي في القمة الثانية بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا والصين المنعقدة في كوالالمبور بماليزيا

بتاريخ 27 مايو 2025، والتي جمعت قادة دول مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا وجمهورية الصين الشعبية. وجاءت المشاركة في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية بين الأطراف الثلاثة.

كما ناقش القادة خلال القمة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، وبناء شراكات قوية تدعم النمو المستدام والتنمية الشاملة، كما تم التأكيد على العمل المشترك لزيادة حجم التبادل التجاري، وتسهيل حركة الاستثمارات، وتعزيز البنية التحتية لسلاسل الإمداد بين دول الخليج والآسيان والصين، مستفيدين من الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والخبرات الصناعية لكل طرف.

كما دعا البيان الختامي للقمة إلى الاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والابتكار، والعمل على إقامة مشاريع تنموية مشتركة تساهم في خلق الوظائف ودعم الاقتصادات الوطنية، كما أشاد القادة بأهمية التعاون في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر، بما يعزز من تنافسية الاقتصادات المشاركة في ظل التحديات العالمية المتسارعة.

وعلى صعيد تتبع الحرب التجارية، قرر الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية من الصلب والألمنيوم من 25% إلى 50%، مما يزيد الضغط على منتجي الصلب في العالم.

كشف الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في منشور على صفحته الشخصية بمنصة «تروث سوشيال» عن التوصل إلى اتفاق تجاري أولي مع الصين، يتضمن تصدير بكين إلى واشنطن المعادن الأرضية النادرة والمواد المغناطيسية، مقابل تسهيلات للطلاب الصينيين للالتحاق بالكلية والجامعات الأمريكية، كما كتب أن الولايات المتحدة ستحصل بموجب الاتفاق على رسوم جمركية تبلغ 55% على السلع المستوردة من الصين، في حين ستحصل الأخيرة على 10% كرسوم جمركية على السلع الأمريكية.

على صعيد الطاقة، يستعد الاتحاد الأوروبي لفرض حزمة العقوبات الثامنة عشرة ضد موسكو، والتي تتضمن خفض سقف سعر النفط الروسي، وحظر استخدام البنية التحتية لخط «نورد ستريم»، في إطار تصعيد الضغوط على روسيا وسط تعثر مفاوضات السلام مع أوكرانيا. بينما سجلت الولايات المتحدة أعلى مستوى لإنتاج الطاقة في تاريخها خلال عام 2024، بزيادة 1% عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2023.

وأوضحت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن الغاز الطبيعي شكّل نحو 38% من إجمالي إنتاج الطاقة، محافظاً على مكانته كمصدر الطاقة الأول في البلاد منذ عام 2011، وبلغ إنتاج الغاز الجاف نحو 38 تريليون قدم مكعبة، دون تغيير يُذكر عن عام 2023.

فيما اتفق تحالف «أوبك+» على زيادة إنتاج النفط 411 ألف برميل يوميًا بداية من شهر يونيو المقبل، ما يُسرّع من استئناف الإنتاج المتوقف، لكنه قد يفاقم أيضًا التراجع في أسعار الخام، بحسب بيان صادر عن التحالف يوم 3 مايو 2025. من ناحية أخرى، تعتزم شركة «أسيوط الوطنية لتصنيع البترول (أنوبك)» الحكومية بدء التشغيل التجريبي لمجمع التكسير الهيدروجيني للمازوت في أسيوط (جنوب القاهرة) خلال الربع الأخير من 2026. ويهدف المشروع إلى إنتاج نحو 2.5 مليون طن من السولار، و400 ألف طن من النافتا، و100 ألف طن من البوتاجاز، و300 ألف طن من الفحم، إلى جانب 66 ألف طن من الكبريت سنويًا. ومن شأنه أن يغطي احتياجات صعيد مصر من الوقود، ما يساهم في تقليص واردات البلاد.

فيما اتفقت الحكومة المصرية مع «إيني» الإيطالية على زيادة سعر شراء إنتاجها الجديد من الغاز الطبيعي من مناطق الامتياز البرية بنسبة 60%، هذا وقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيفرض عقوبات ثانوية على الدول أو الشركات التي تشتري النفط الإيراني، مما يزيد الضغط على طهران.

كما تسعى إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» لإلغاء القيود المفروضة في عهد سلفه «جو بايدن» والتي تعيق عمليات التنقيب عن النفط في ألاسكا، حيث يُقدّر احتياطي المنطقة بنحو 8.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج.

على صعيد الشركات الكبرى

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، توقيع بروتوكول تعاون بين شركة المقاولون العرب وشركة «CSCEC» الصينية، لتشكيل تحالف مشترك لتنفيذ مشروعات في مصر وأفريقيا، حيث يهدف التعاون لتنفيذ مشروعات كبرى وفتح آفاق جديدة، خاصة في السوق الأفريقية، بالاستفادة من خبرات وإمكانات الشركتين.

من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الأمريكي «ترامب»، خلال تجمع جماهيري في بيتسبرج بولاية بنسلفانيا أنه سيتم استثمار 14 مليار دولار في إنتاج الصلب من خلال شراكة بين شركة «يو إس ستيل» الأمريكية ونظيرتها اليابانية «نيون ستيل»، بينما لم تؤكد الشركتان إتمام أي صفقة بعد. وفي ظل «الشراكة» الجديدة المزعومة، ليس من الواضح من سيملك «يو إس ستيل» أو من سيجري الشركة الأمريكية التي يبلغ عمرها 124 عامًا.

ومن ناحية أداء الأسهم الأمريكية، يتضح إنها حققت أفضل أداء شهري خلال مايو 2025 منذ حوالي عام ونصف بدعم من هدوء التوترات التجارية العالمية، حيث ارتفع مؤشر «داو جونز» الصناعي بنسبة 0.13% أو ما يعادل 54 نقطة إلى 42270 نقطة عند إغلاق جلسة الجمعة 30 مايو 2025، ليسجل مكاسب أسبوعية وشهرية بنسبة 1.6% و 2.31% على الترتيب.

ورغم استقرار مؤشر «إس آند بي 500» الأوسع نطاقاً عند 5911 نقطة، لكنه ارتفع 1.88% على مدار الأسبوع، وحقق مكاسب شهرية بنسبة 3.96% تُعد الأعلى منذ نوفمبر من عام 2023. وانخفض مؤشر «ناسداك المركب» بنسبة 0.32% أو 62 نقطة إلى 19113 نقطة، لكنه ارتفع 2% خلال الأسبوع، وقفز بنسبة 6.32% على مدار الشهر.

فيما يتوقع المحللون الاستراتيجيون في بنك «مورجان ستانلي»، في مذكرة صدرت في 31 مايو أن مؤشر الدولار الأمريكي سينخفض بنحو 9% إلى 91 نقطة بعد نحو عام من الآن. وقد تراجعت العملة الخضراء منذ بداية هذا العام، إذ أثرت التوترات التجارية سلباً على العملة الأمريكية.



.. مقالات تحليلية

مؤشر مديري المشتريات (PMI) في مصر قراءة في نبض القطاع الخاص والاقتصاد المصري

شادي هلال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، يظل الاقتصاد المصري يتطلب قراءة دقيقة وعميقة لأدوات قياس الأداء الاقتصادي، ومن أبرزها مؤشر مديري المشتريات، هذا المؤشر ليس مجرد رقم يعلن شهريا، بل هو أداة تشخيصية متقدمة تكشف عن نبض القطاع الخاص غير النفطي، وتبرز التوجهات الحقيقية للاقتصاد المصري بعيدا عن الأرقام الاقتصادية الكلية التقليدية، فهو يمثل مرآة حية تعكس ديناميكيات الإنتاج والطلب والتوظيف، وتكشف عن التوازن الدقيق بين التوسع والركود في قلب الاقتصاد. إن قراءة هذا المؤشر لا تقتصر على مجرد معرفة ما إذا كان النشاط يتوسع أو ينكمش، بل يقدم فهما معمقا لتفاعل العوامل التي تشكل بيئة الأعمال، من تقلبات أسعار المواد الخام إلى تأثير السياسات النقدية والمالية، مرورًا بالتغيرات الجيوسياسية التي تؤثر على تدفقات التجارة والاستثمار.

مؤشر مديري المشتريات في مصر أكثر من مجرد رقم:

بصفة عامة مؤشر مديري المشتريات (PMI) هو أداة قياس مركبة تعتمد على استطلاعات شهرية لمديري المشتريات في شركات القطاع الخاص في مصر الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد، ويقاس خمس مكونات رئيسية بنسب مختلفة وهي: الإنتاج بنسبة 30%، الطلبات الجديدة بنسبة 30%، التوظيف بنسبة 20%، وقت تسليمات الموردين بنسبة 15%، ومستويات

المخزون بنسبة 5%. فقراءة المؤشر فوق 50 نقطة تعني توسع في نشاط القطاع الخاص غير النفطي، أما أقل من 50 فتعني انكماشاً في النشاط.

لكن في مصر، لا يمكن قراءة مؤشر PMI بمعزل عن السياق الاقتصادي الأوسع، حيث تتداخل عوامل عدة مثل:

- الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي بدأت منذ 2016، والتي هدفت إلى خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وجذب القطاع الخاص.
- التحديات التضخمية التي أثرت على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع، مما أثر على قدرة الشركات على التوسع.
- التقلبات في سعر صرف الجنيه وتأثيرها على تكلفة الواردات ومدخلات الإنتاج.
- التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على التجارة الخارجية، خصوصاً إيرادات قناة السويس التي شهدت تراجعاً كبيراً في الآونة الأخيرة.

قراءة تحليلية لمؤشر مديري المشتريات PMI في مصر (2024-2025):

خلال العام الماضي، تذبذب مؤشر PMI في مصر بين قراءات أقل من 50 نقطة، مما يعكس حالة من الانكماش وشبه الاستقرار

في القطاع الخاص غير النفطي. وانتهى الى ان سجل المؤشر في مايو 2025 ارتفاعا إلى 49.5 نقطة، وهو أفضل أداء منذ عامين، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب للنمو.

التحليل الكمي يوضح تحسنا طفيفا في الإنتاج والطلبات الجديدة، لكن التحليل الموضوعي يظهر ان الشركات لا تزال تواجه ضغوطا كبيرة على التكاليف التشغيلية، مما يجعلها مترددة في التوسع وإتاحة فرص للتوظيف. هنا يظهر دور التحليل النوعي، الذي يكشف أن الشركات تتعامل مع بيئة غير مستقرة بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وتأثيرات الأزمات الإقليمية على سلاسل التوريد.

أسباب تذبذب المؤشر في مصر: بين السلبي والإيجابي

- **الضغوط التضخمية المتزايدة:** ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، مثل الوقود والأسمدة والورق، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الأجور، دفعت الشركات إلى تقليص مشترياتها وتأجيل التوظيف، مما أثر سلبًا على مؤشر التوظيف (مؤشر البطالة) والطلبات الجديدة.
- **تأثيرات السياسات النقدية:** ارتفاع أسعار الفائدة في بعض الفترات بهدف احتواء التضخم أدّى إلى زيادة تكلفة التمويل، مما قلل من قدرة شركات القطاع الخاص على التوسع.
- **القيود على الاستيراد وتأخر الإفراجات الجمركية:** أثرت سلبًا على سلاسل التوريد، مما دفع الشركات إلى تعديل خطوط الإنتاج أو البحث عن بدائل محلية.

- التحسن في التحويلات الخارجية والسياحة: ساهم في دعم الاستقرار النسبي للجنيه وتحسن الطلب المحلي في بعض القطاعات.

الخط الزمني: 2024- 2025 PMI:

الشهر	قيمة المؤشر	الاتجاه	العوامل الجوهرية لكل شهر
يونيو 2024	49.1	انكماش خفيف	بدء تأثير رفع الفائدة 2% على تكلفة التمويل.
يوليو 2024	49.2	استقرار	تحسن طفيف في إيرادات السياحة (+8% سنوياً
أغسطس 2024	49.4	تحسن طفيف	انخفاض تضخم المدخلات الصناعية إلى 25% (من 33% في يوليو)
سبتمبر 2024	48.7	تراجع	أزمة تأخير الإفراج الجمركي عن الواردات الصناعية
أكتوبر 2024	48.1	انكماش حاد	ارتفاع سعر الدولار الموازي إلى 55 جنيهاً
نوفمبر 2024	48.5	تحسن	تدخل البنك المركزي ببيع دولارات للسوق
ديسمبر 2024	48.9	تحسن ملحوظ	تدفق استثمارات خليجية في الصناعات الدوائية (+2.1 مليار دولار)
يناير 2025	49.3	شبه استقرار	انطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الهيكلي
فبراير 2025	48.6	تراجع محدود	اضطرابات البحر الأحمر وتأثيرها على إيرادات قناة السويس
مارس 2025	49.2	تعافٍ نسبي	تخفيض الفائدة 1.5% لدعم النمو
أبريل 2025	48.5	تراجع	موجة غلاء عالمية في القمح (+18% شهرياً)
مايو 2025	49.5	أفضل أداء	تحسن التحويلات الخارجية (+14% عن أبريل) واستقرار الجنيه

أداء مؤشر مديري المشتريات PMI الفرعي (مايو 2025) بناء على التقرير الصادر من S&P Global

الملاحظات	أداء PMI الفرعي (مايو 2025)	القطاع
انتعاش الطلب على المنتجات الغذائية والدوائية.	50.1 (أول نمو منذ 11 شهرًا)	التصنيع
تراجع طفيف بسبب ضعف الإنفاق السياحي المحلي.	49.0	الخدمات
استمرار أزمة ارتفاع أسعار الأسمدة (+27% سنويًا).	47.8	البناء
تحسن محدود مع زيادة الواردات الحكومية المدعومة.	48.5	التجارة

تحليل القطاع الخاص: مرونة وسط التحديات:

يظهر القطاع الخاص المصري قدرة على التكيف رغم الضغوط، حيث سجل قطاع التصنيع أول توسع منذ 11 شهرًا، مدعومًا بزيادة الطلب على السلع الأساسية. لكن قطاعات البناء والخدمات والتجارة ما زالت تعاني من ضعف الطلب وارتفاع التكاليف، مما قد يؤثر على سرعة التعافي.

العوامل المؤثرة: بين الضغوط والتوقعات:

- **التضخم المستمر:** ارتفاع أسعار الوقود، الأسمدة، والمواد الخام يضغط على هوامش الربح، ويجبر الشركات على خفض المشتريات وتأجيل التوظيف، رغم تحسن الطلب النسبي.
- **سعر الصرف:** في حالة عدم استقرار الجنيه فإن ذلك يزيد من المخاطر التشغيلية، ويجعل تخطيط الأعمال أكثر تعقيداً.
- **الأوضاع الجيوسياسية:** والتي لها تأثيرات مباشرة على التجارة الخارجية، مما ينعكس على التوسع في فرص التصدير ويزيد من تكلفة الاستيراد.
- **السياسة النقدية:** خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة في مايو 2025 يعكس محاولة موازنة بين دعم النمو واحتواء التضخم، لكنه يأتي في ظل مخاطر تضخمية قائمة.

خاتمة:

- مؤشر مديري المشتريات في مصر هو أكثر من مجرد رقم يعكس حالة القطاع الخاص غير النفطي؛ إنه نافذة لفهم تعقيدات الاقتصاد المصري، وتحدياته، وفرصه المستقبلية. التحليل المتعمق لهذا المؤشر في سياق الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية يوضح أن مصر تسير على طريق الإصلاح والنمو، لكنه طريق محفوف بالتحديات التي تتطلب استراتيجيات متكاملة ومرنة.

• النجاح في تجاوز هذه التحديات لن يكون فقط بتحقيق قراءة PMI فوق 50 نقطة، بل ببناء اقتصاد متنوع، تنافسي، وشامل، وذلك هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدولة في برنامجها الاقتصادي الطموح.

ويدعم استمرار التعافي التحسن التدريجي في الإنتاج والطلبات الجديدة، مقرونا بتحسن نسبي في الطلب المحلي مع استمرار السيطرة على الضغوط التضخمية بالعوامل المحفزة المختلفة من استقرار سعر الصرف وتحسن تصنيف مصر الائتماني واستمرار خفض أسعار الفائدة من البنك المركزي لدعم التمويل.

مصر وصندوق النقد الدولي: تحليل شامل للمراجعات الخمس ضمن برنامج «تسهيل الصندوق الممدد»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلنت بعثة صندوق النقد الدولي في 27 مايو 2025، بعد زيارة إلى القاهرة من 6 إلى 18 مايو، عن إحراز تقدم كبير نحو إتمام المراجعة الخامسة ضمن برنامج «تسهيل الصندوق الممدد»، فمِنذ الموافقة على برنامج «تسهيل الصندوق الممدد» (EFF) لمصر في ديسمبر 2022، خضعت مصر لخمس مراجعات رئيسية أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، هذه المراجعات تعكس التفاعل المستمر بين الحكومة المصرية والصندوق، وتوضح مدى الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية، والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة.

مراجعات صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي عن إتمام المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج في 29 مارس 2024، حيث وافق المجلس التنفيذي على زيادة حجم البرنامج بنحو 5 مليارات دولار، ليلغ إجمالي التمويل حوالي 8 مليارات دولار. وسمح هذا القرار لمصر بصرف الشريحة الأولى والثانية البالغة 1.64 مليار دولار، ركزت هذه المرحلة على تنفيذ خطة قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الانزلاقات في السياسات السابقة. شملت الخطة تحرير نظام الصرف الأجنبي في إطار نظام سعر صرف مرن، وتشديد السياسات المالية والنقدية، والحد من الاستثمارات العامة، وتهيئة بيئة أكثر عدالة لنمو القطاع الخاص، وأكد الصندوق أن صفقة الاستثمار الضخمة في منطقة رأس الحكمة، التي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار من شركة استثمارية مقرها أبو ظبي، ساعدت في تخفيف الضغوط التمويلية على المدى القريب. إلا

أن الصندوق شدد على أن التنفيذ الحازم للإصلاحات الهيكلية يظل ضروريًا لضمان استدامة الاستقرار الكلي.

اتصالاً، أنهى المجلس التنفيذي المراجعة الثالثة للبرنامج في 29 يوليو 2024 مما أتاح لمصر شريحة جديدة قدرها 820 مليون دولار. أظهرت هذه المرحلة بوادر تحسن في الأداء الاقتصادي، إذ بدأت معدلات التضخم في الانخفاض، وتم القضاء على أزمة نقص النقد الأجنبي، كما تم تحقيق الأهداف المالية المرتبطة بالإنفاق على مشروعات البنية التحتية، وعلى الرغم من هذا التقدم، حذر الصندوق من استمرار المخاطر الناتجة عن الصراعات الإقليمية، خاصة النزاع في غزة والتوترات في البحر الأحمر. وأكد أن الحفاظ على نظام صرف مرن وتحرير سوق النقد الأجنبي سيظل أساسيًا لتفادي تراكم الاختلالات الخارجية. كما شدد على أهمية انتهاج سياسة نقدية تستند إلى البيانات لتقليل التضخم وتوقعاته، وعلى صعيد الإصلاحات الهيكلية أحرزت مصر تقدماً محدوداً، حيث طالب الصندوق بمزيد من العمل لتفعيل «سياسة ملكية الدولة» وتسريع برنامج الطرقات، بالإضافة إلى تعزيز المنافسة في القطاع المالي وتحسين الحوكمة.

إضافة إلى ما سبق، أتم صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة للبرنامج في 11 مارس 2025، ووافق على صرف 1.2 مليار دولار لمصر. كما تمت الموافقة على اتفاقية جديدة ضمن «صندوق الصمود والاستدامة» (RSF) بقيمة 1.3 مليار دولار، أكدت المراجعة على أن السلطات المصرية قامت بمواصلة تنفيذ سياسات رئيسية للحفاظ على الاستقرار الكلي للاقتصاد، على الرغم من التوترات الإقليمية المستمرة التي تسببت في انخفاض حاد في إيرادات قناة السويس. بينما تباطأ النمو إلى 2.4 % في السنة المالية 2024/2023، مقارنة

بـ 3.8 % في السنة المالية 2023/2022، إلا أنه استعاد قوته ليصل إلى حوالي 3.5 % (على أساس سنوي) في الربع الأول من السنة المالية 2025/2024. وقد اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ سبتمبر 2023. خلال الفترة نفسها (السنة المالية 2024/2023)، ورغم تحسن الإيرادات الضريبية، واجهت مصر صعوبات في تحقيق أهداف التوازن المالي، ما دفع إلى إعادة ضبط مستهدفات الفائض الأولي للعام المالي 2026/2025 إلى 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من 4.5 % سابقاً، مع استهداف 5 % في العام المالي 2027/2026، وأكد الصندوق أن استمرار تطبيق نظام صرف مرّن أدى إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، مما ساعد على تحسين ثقة السوق وعودة التداول بين البنوك. ومع ذلك، اعتبر أن الإصلاحات الهيكلية ما تزال متعثرة، خاصة فيما يتعلق ببرنامج الطرّوحات، وتعزيز المنافسة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

وأشارت بعثة الصندوق في المراجعة الخامسة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي بدأ يترسخ بشكل واضح، مما يتيح الآن فرصة لتسريع وتوسيع نطاق الإصلاحات، ورفع الصندوق توقعاته للنمو إلى 3.8 % للعام المالي 2025/2024، مدعوماً بتحسّن الأداء في النصف الأول من العام، وبارتفاع نسبة استثمارات القطاع الخاص من 38.5 % إلى حوالي 60 % من إجمالي الاستثمارات. وعلى الرغم من أن معدل التضخم بلغ 13.9 % في أبريل، إلا أنه يسير في اتجاه نزولي.

وأكدت المراجعة على استمرار التحديات في الحساب الجاري نتيجة زيادة الواردات واضطرابات قناة السويس، رغم صمود مصادر النقد الأجنبي مثل السياحة والتحويلات والصادرات غير

النفطية. وأشاد الصندوق بسياسة ضبط الإنفاق العام، ولا سيما الرقابة المشددة على مشروعات البنية التحتية، مما ساعد على تقليص الضغوط التضخمية، كما رحب الصندوق بالإصلاحات الأخيرة في النظامين الضريبي والجمركي، التي بدأت في تحقيق نتائج ملموسة، مشددًا على ضرورة الاستمرار في تعبئة الإيرادات المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتقليص الإعفاءات. وأكدت المراجعة على أن المرحلة المقبلة تتطلب تسريع برنامج الطروحات، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال لتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو. وأوضح أن النقاشات ستستمر افتراضيًا لاستكمال الاتفاق على ما تبقى من السياسات تمهيدًا لاعتماد المراجعة رسميًا من المجلس التنفيذي.

جدول رقم (٦): المراجعات الخمس لبرنامج التسهيل المُمدد من صندوق النقد الدولي إلى مصر

مراجعة برنامج تسهيل الصندوق المُمدد	القيمة المالية من قبل الصندوق إلى مصر
المراجعة الأولى والثانية	1.64 مليار دولار
المراجعة الثالثة	820 مليون دولار
المراجعة الرابعة	1.2 مليار دولار
تمويل RSF (بموجب "آلية المرونة والاستدامة" لدعم الإصلاحات المناخية والهيكلية)	1.3 مليار دولار
المراجعة الخامسة	لم يصرف بعد

المصدر- صندوق النقد الدولي.

تحسن ملحوظ

تتقاطع نتائج المراجعة الخامسة التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي في مايو 2025 مع ما أكدته الدكتوراة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حول خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025، والتي تأتي في توقيت استثنائي يشهد تحولات اقتصادية إقليمية ودولية كبرى. فقد أوضحت الوزيرة أن الدولة بدأت منذ مارس 2024 في تنفيذ إجراءات تصحيحية متكاملة على مستوى السياسات المالية والنقدية، إلى جانب حوكمة الإنفاق الاستثماري وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وكلها تدخل في صميم توصيات صندوق النقد.

وقد أشار الصندوق بدوره إلى نجاح هذه الجهود في ترسيخ الاستقرار الكلي، حيث رفعت توقعات النمو للعام المالي 2025/2024 إلى 3.8%، في توافق مع ما أعلنته الوزيرة بشأن تحقيق 3.5% نموًا في الربع الأول و4.3% في الربع الثاني من نفس العام، مع التقدير الرسمي لنمو سنوي يصل إلى 4%. كما أكدت أن النمو الاقتصادي مدفوعًا بقطاعات حيوية، مثل الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رغم استمرار التأثير السلبي للتوترات الجيوسياسية على إيرادات قناة السويس.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، أظهرت المراجعة الخامسة ارتفاع مساهمته في إجمالي الاستثمارات إلى نحو 60%، وهو ما يعكس نجاح حزمة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تم

تنفيذها لتحسين بيئة الأعمال، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تمهيداً لنموذج اقتصادي جديد قائم على القطاعات الإنتاجية القابلة للتصدير، وهو ما يُعد ترجمة عملية لاستراتيجية الدولة المعلنة بشأن الانتقال إلى اقتصاد تنافسي ومستدام، كما أثنى صندوق النقد على الجهود المبذولة في ضبط الإنفاق العام وترشيد الاستثمارات الحكومية، وهو ما يدعم التزام الحكومة بالسقف المقرر للاستثمارات العامة، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، مثل التعليم والصحة، حيث تم تخصيص 700 مليار جنيه لهذه القطاعات في خطة 2026/2025، بزيادة تفوق 56% مقارنة بالعام السابق.

كذلك، تتفق إشادة صندوق النقد بجهود تعبئة الإيرادات المحلية وتوسيع القاعدة الضريبية مع تحديث السياسات المالية بما يضمن تعزيز كفاءة استغلال الموارد وربط التمويل بالتنمية. وأبرزت في هذا الإطار توافق خطة التنمية مع إطار العمل الجديد للوزارة تحت عنوان «الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية»، وهو ما يتناغم مع دعوة الصندوق إلى إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين، وتعزيز الشفافية المالية، وتوجيه الإنفاق نحو التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، أما على صعيد الإصلاحات الهيكلية، فالحكومة مستمرة في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، تحسين بيئة الأعمال لزيادة مساهمة القطاع الخاص، والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. وهذه المحاور تمثل جوهر ما طالبت به بعثة الصندوق خلال المراجعة الخامسة، لا سيما فيما يخص تنفيذ «سياسة ملكية الدولة» وتفعيل برنامج الطروحات.

في الختام، تسعى مصر من خلال إجراءاتها الإصلاحية إلى تحقيق استدامة مالية واقتصادية طويلة الأمد، مع التركيز على تعزيز القدرة على تحمل الديون وتحقيق نمو شامل يقوده القطاع الخاص. وفي ظل التوقعات الإيجابية بتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتراجع معدلات التضخم، وتحسن أداء الدين العام، تظل التحديات قائمة، ولا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية في المنطقة. ومع ذلك، فإن التزام مصر بالإصلاحات الهيكلية يعزز من قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. كما أن الدولة تحتاج إلى الإسراع في استكمال خطة الطرقات، ولا بد من أن تكون واضحة ويكون لها توقيت زمني، كما أن التأخير في الصفقات يؤثر على إيرادات مصر من النقد الأجنبي لتكون هناك درجة عالية من التناسق بين السياسات الاقتصادية الحكومية وتوصيات الصندوق، مما يعكس مسارًا إصلاحيًا ناضجًا يوازن بين تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومتطلبات التنمية الشاملة. هذا التناسق لا يعزز فقط مصداقية البرنامج الإصلاحي المصري أمام المؤسسات الدولية، بل يساهم أيضًا في تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من التمويل الدولي لدعم الاقتصاد في مرحلة استعادة النمو، وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

مورجان ستانلي: التوقعات الاقتصادية لمنتصف عام 2025 تنذر بتباطؤ واسع النطاق

نوران جعفر

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت شركة «مورجان ستانلي» العالمية للبحوث الاقتصادية في 28 مايو 2025 ، توقعاتها الاقتصادية للنصف الثاني من عام 2025، والتي ترجح أن يتباطأ النمو العالمي في عامي 2025 و2026، ليصل إلى 2.9 % إلى 2.85 % للعامين على التوالي، انخفاضاً من 3.3 % في عام 2024؛ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية على الطلب العالمي في مختلف أنحاء العالم. وقد تطرق التقرير إلى جانب توقعات النمو العالمي إلى تأثير التعريفات التجارية على معدلات التضخم وتفاعل البنوك المركزية مع تحديد أسعار الفائدة ومعدلات عجز موازنات الدول نتيجة تدخلها تدخل الحكومات بزيادة الإنفاق لتحفيز نموها المحلي.

توقعات تأثير قرارات البنوك المركزية والسياسات المالية بالتداعيات العالمية

يتوقع مورجان ستانلي انخفاض معدلات النمو العالمي، ومعدلات التضخم العالمي والمحلية للدول المختلفة، حيث من المرجح أن ينخفض معدل النمو السنوي العالمي من 3.3 % في 2024 إلى 2.9 % في 2025 و2.8 % في 2026 على أساس سنوي؛ وذلك الترجيح يأتي استناداً على افتراض استمرار مفاوضات الولايات المتحدة التجارية مع شركائها التجاريين مع عدم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل. ويؤكد التقرير على فكرة تباطؤ النمو الاقتصادي حتى في ظل افتراضات إلغاء الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية؛ لأن معدل النمو الاقتصادي المنخفض في الولايات المتحدة والتضخم المرتفع إذا استمر على هذا النحو وأدى إلى ركود اقتصادي بها يمكن أن ينتقل أثره إلى دول العالم الأخرى.

ترجح التوقعات الاقتصادية انخفاض معدلات التضخم عالميًا ومحليًا باستثناء الولايات المتحدة من معدل 2.4 % في عام 2024 إلى 2.1 % و 2% في عامي 2025 و 2026 على الترتيب؛ وذلك نتيجة ضعف الطلب العالمي وانخفاض أسعار الطاقة وهو ما ينعكس على تخفيض أسعار المستهلكين. ويستتبع ذلك تخفيض البنوك المركزية لأسعار الفائدة لتشجيع على الاقتراض وزيادة الاستثمارات ومن ثم دفع عجلة النمو. كما يشير التقرير لنقطة زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو، وبالتالي زيادة عجز موازنات الدول مثل الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، وأكد تحديدًا على حالة ألمانيا التي من المتوقع أن تبلغ أعلى نسبة عجز منذ توحيدها في 1990، تزامنًا مع تعزيزها للاستثمارات في مجالات الدفاع والبنية التحتية.

توقعات تأثير المؤشرات المحلية للدول بالتداعيات العالمية

استعرض التقرير بعض النماذج المتأثرة بشكل ملحوظ من الأحداث العالمية والسياسات الأمريكية، بداية من معدلات النمو والتضخم الأمريكية والنمو المتعثر في الصين والمكسيك والبرازيل مرورًا بقرارات البنوك المركزية الأوروبية ثم احتياطات الطلب المحلي في الهند واليابان. والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية: بعدما حققت الولايات المتحدة معدل نمو بنسبة 2.8 % في عام 2024، فيتوقع التقرير انخفاضه بقوة ليحقق 1.5 % و 1% في عامي 2025 و 2026 على التوالي، أما عن التضخم، فيتوقع أن يتسارع التضخم ليصل إلى ذروته في عام 2025 ليتراوح بين 3% و 3.5% في الربع الثالث، مع قيام الشركات

بتحميل بعض تكاليفها المتعلقة بالرسوم الجمركية على العملاء، ويترتب على ذلك التوقع بعدم تغيير أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي حتى مارس 2026، على أن يصل إلى تخفيضات قدرها 175 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2026.

ويُرجع التقرير ذلك لسببين: الأول وهو المتعلق بالقيود الأمريكية على الهجرة والتي تتسبب في نقص العمالة وبالتالي ارتفاع التكلفة في القطاعات كثيفة العمالة مثل قطاع الخدمات الأمريكي. والثاني يرتبط بتأثير التعريفات الجمركية على معدلات النمو الأمريكي، حيث تميل الرسوم الجمركية إلى رفع التضخم قبل إبطاء النمو، وبالتالي عدم اليقين فيما يتعلق بتحرير التجارة.

2. الصين: على الرغم من محاولة الحكومة الصينية لتخفيف الصدمات الاقتصادية الناتجة عن التعريفات الجمركية الأمريكية، إلا أن الاقتصاد يواجه ضغوطاً انكماشية؛ فبعد أن حقق الاقتصاد معدل نمو اقتصادي قدره 5% في 2024، من المتوقع أن ينخفض إلى 4.5% في 2025 ثم يواصل الانخفاض إلى 4.2% في 2026، خاصة في ظل سعي الصين لمعالجة ديونها واختلال التوازن الاقتصادي. أما على المستوى القطاعي، فإن قطاع الإسكان هو أكثر القطاعات تأثراً بالأوضاع الاقتصادية المتذبذبة، على أن تستفيد قطاعات أخرى من حزم الدعم الحكومي مثل القطاع التكنولوجي وبعض السلع الاستهلاكية، والنفقات الرأسمالية للتجديد الحضري لدعم قطاع الإسكان.

3. منطقة اليورو: حققت منطقة اليورو نموًا قدره 0.8% في عام 2024، ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1% في 2025 قبل أن يعاود الانخفاض إلى 0.9% في 2026. وأن ينخفض معدل التضخم

إلى ما دول المستهدف (أي معدل تضخم 2% عام 2025) ليصل إلى 1.5% بحلول ديسمبر 2025؛ وذلك بسبب قدرة البنك المركزي الأوروبي على اتخاذ القرارات النقدية مستندًا على قوة عملة اليورو وانخفاض التضخم وتباطؤ النمو كعوامل محركة.

4. الأمريكيتان: ذكر تقرير مورجان ستانلي المكسيك والبرازيل كمثالين لدول أمريكا اللاتينية. تؤثر التعريفات الجمركية على دول العالم والمكسيك بشكل خاص. ففي ظل الرسوم الجمركية المفروضة عليها إلى جانب انتظار إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا (USMCA)، فإن عدم اليقين يؤثر على معدلات النمو حتى منتصف عام 2026 على الأقل. كما أن التباطؤ في النشاط الاقتصادي الأمريكي يمثل عبئًا على صادرات المكسيك واستثماراتها واستهلاكها ونموها الإجمالي. كم تواجه صعوبة في إيجاد محركات للنمو خلال الفترة المتوقعة. وعلى النقيض، من المرجح أن تشهد البرازيل نموًا في عامي 2025 و2026، ولكن بوتيرة أبطأ. وتتمثل أبرز المعوقات التي تواجه اقتصاد البلاد في ارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الأجور، وضعف الاستثمار، خاصة قبل انتخابات عام 2026.

5. آسيا: ضرب التقرير مثلًا باليابان والهند أكبر اقتصادين في آسيا بعد الصين. تحقق اليابان نموًا اقتصاديًا قدره 1% في 2025 وفقًا لأحدث التوقعات بعد أن كان يتوقع مورجان ستانلي في 2024 نموًا بمعدل 0.2% لعام 2025، ثم يعاود الانخفاض لمعدل 0.5% في 2026. أما بالنسبة للهند، فمن المرجح أن ينمو الاقتصاد الهندي بنسبة 5.9% في عام 2025 و6.4% في عام 2026، بعد توسع بنسبة 6.2% في 2024، خاصة في ظل تعافي الطلب المحلي وهيكّل الصادرات الخدمية واتباع سياسات اقتصادية كلية داعمة لعجلة النمو.

ومن ثم فقد أشار التقرير إلى أن الأوضاع الاقتصادية العالمية ليست بمعزل عن القرارات السياسية، حيث إن القرارات الأمريكية فيما يتعلق بالحرب التجارية مع أغلب دول العالم أو التصعيد بينها وبين الصين، امتد تأثيرها لكافة المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية للدول المختلفة، فقد ركز التقرير على توقعات النمو الاقتصادي والتضخم للولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو ودول منفردة أخرى كالبرازيل والمكسيك، والهند، واليابان، وألمانيا. وقد استندت هذه التوقعات على عدم اليقين في القرارات العالمية، ولكنها لم تأخذ في الاعتبار الهدنة التجارية بين الصين والولايات المتحدة وفقاً لمباحثات جنيف في 12 مايو 2025 لمدة 90 يوماً تستمر فيها التعريفات عند معدل 30% بين الطرفين، والذي يمكنه أنه يكون بادرة طيبة في طريق انتهاء الحرب التجارية، على الرغم من التوقع باستمرار الولايات المتحدة بالحفاظ على حد أدنى من التعريفات الجمركية مع كل دول العالم بما فيها الصين.

توقعات تأثير المؤشرات المحلية المصرية بالتداعيات العالمية

تحافظ مصر على علاقات تجارية ودبلوماسية متوازنة مع الدول المختلفة. وتسير بخطى إيجابية في سبيل تحقيق الإصلاح الاقتصادي. وقد أشاد صندوق النقد الدولي بالتقدم الملموس الذي حققته مصر نحو استقرار الاقتصاد الكلي خاصة في ظل التوترات التجارية العالمية والجيوستراتيجية الإقليمية، وتوقع صندوق النقد الاستثمار في تحسين معدلات النمو المحلي المصري، حيث رفع توقعاته لمعدلات النمو للعام 2025/2024 من 3.6 % عقب المراجعة الرابعة في مارس 2025 ، إلى 3.8 % لنفس الفترة (العام

2025/2025) عقب انتهاء المراجعة الخامسة في مايو 2025. وذلك مدفوعًا بالنتائج الإيجابية المتوقعة لقطاع السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وارتفاع الصادرات السلعية غير النفطية حتى في ظل افتراض ارتفاع الواردات واستمرار انخفاض إنتاج الوقود الأحفوري واستمرار انخفاض إيرادات قناة السويس .

ومن الجدير بالذكر أن السياسات النقدية المتبعة قد أثمرت عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بمعدلات التضخم والاتجاه العام للأسعار، حيث اتخذ التضخم مسارًا هبوطيًا وفقًا لتصريحات صندوق النقد الدولي على الرغم من ارتفاعه في الفترة الماضية من 13.9 % في إبريل 2025 إلى 16.8 % في مايو 2025 على أساس سنوي .

وعلى الجانب الآخر، فإن السياسات المالية والإصلاحات الضريبية مباشرة للاقتصاد المصري، فقد بذلت الحكومة المصرية مؤخرًا جهودها لتحديث وتبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية بهدف زيادة الكفاءة وبناء الثقة لتعبئة الإيرادات المحلية؛ وذلك دعماً لقدرة الحكومة على الإنفاق الكافي على الاحتياجات التنموية والاجتماعية ذات الأولوية، بالإضافة إلى السعي نحو خفض تكلفة خدمة الدين في الموازنة.

ختامًا، يترقب العالم بشيء من الحذر انتهاء الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة ودول العالم التي تم الإعلان عنها في 9 أبريل 2025، والتي يمكن منها الاستدلال على سياسات الولايات المتحدة تجاه الاستمرار في أو إلغاء التعريفات الجمركية ومن ثم التنبؤ بشكل العلاقات التجارية بينها (الولايات المتحدة) وبين الصين (خاصة في ضوء ما أعلنه ترامب في 2025/6/11 عن التوصل لاتفاق مع الصين) لمعرفة مدى استقرار أو اضطراب الأوضاع الاقتصادية

العالمية وامتداد آثارها على الاقتصادات المحلية ووضع تصورات للسياسات الكلية تستطيع الصمود في وجه المرحلة القادمة، كما أن الحالة المصرية تحافظ على خطى مطردة في تحقيق النمو الاقتصادي حتى في ظل التوترات العالمية والجيوسياسية المحيطة بها.



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg